

النشاط البريطاني في الخليج تحت شعار مكافحة الرقيق

فتوح عبد المحسن الخترس^(١)

^(١) جامعة الكويت

تاريخ قبوله للنشر ١٠/٣١/١٩٩٠

تاريخ استلام البحث ١١/١٢/١٩٨٩

ABSTRACT

This paper attempts to prove that putting an end to trading in slaves was not the *raison d'être* for the British presence in the Gulf zone : If it were only for that, Britain could (a) dominate the eastern coast of Africa to control the outside of source of slave trade, and (b) have faith in the rights which Islam guarantees for slaves. The reason behind the British Presence in the Gulf Zone was primarily to protect its colonial intrests in India. Following a detailed review of (1) Britains's attitude vis-a-vis slave trade in the 19th C., (2) Britain's attempts to tighten its grip on the Gulf under the pretext of fighting slave-trade, and (3) the measures taken by Britain in relation to trading in slaves, we consider the validity of the British clamims in this respects.

ملخص

يهدف هذا البحث إلى البحث إلى البرهنة على ان محاربة تجارة الرقيق لم تكن السبب الكامن وراء بسط نفوذ بريطانيا على الخليج، اذ كان يمكن ان تقضي على التجارة الخارجية للرقيق بالسيطرة على شواطئ افريقيا الشرقية، وان تقتنع بما تضمنه الشريعة الاسلامية للرق والارقاء ولكن السبب الحقيقي وراء بسط النفوذ البريطاني على الخليج العربي كان حماية وجودها الاستعماري في الهند. بعد استعراض موقف بريطانيا من تجارة الرقيق في القرن التاسع، ومحاولاتها استغلال تجارة الرقيق قبضتها على الخليج، والاجراءات الخاصة بنظام تحرير الرقيق، نناقش مصداقية المزاعم البريطانية بذلك الصدد.

مقدمة

يتمتع الخليج العربي بموقع استراتيجي هام كمركز مواصلات بين الشرق والغرب الامر الذي دفع عددا من الدول الاستعمارية للسيطرة عليه وبخاصة بريطانيا التي ارادت تأمين حلقة مواصلاتها الى الهند ونجحت بريطانيا في عقد اتفاقيات فرضتها على مشايخ الساحل المتهاون ومسقط والبحرين زاعمة ان تدخلها في الخليج انما هو لمحاربة تجارة الرقيق بينما كان بإمكانها السيطرة على شواطئ افريقيا الشرقية التي كانت المصدر الرئيسي للرقيق من الخارج لو انها كانت صادقة بالفعل في زعمها هذا .

والجدير بالذكر ان بريطانيا لم تتمكن من عقد اتفاقيات مماثلة مع كل من الكويت وقطر وساحل الاحساء .

وبديهي ان حملة مكافحة الرق التي رفعت بريطانيا لواءها في الخليج لم تكن حملة اصلاحية اجتماعية انسانية ، كما زعمت ، بل كانت ستارا لبسط نفوذها على المنطقة بدليل ان معاملة التجار والسادة العرب للرقيق كانت معاملة انسانية بعكس معاملة التجار والسادة الاوروبيين لهم . ويرجع السبب في ذلك الى ان الدين الاسلامي الحنيف يلزم السادة بأن يعاملوا الارقاء معاملة حسنة ، بل ان بعض هؤلاء الارقاء كانوا بعد اعتناقهم الاسلام يحصلون على ثقة الناس في موطنهم الجديد بعد اندماجهم بالسكان على اساس المساواة التي قررها الاسلام وذلك باعتراف عدد من الساسة البريطانيين بهذه الحقيقة .

وخلاصة القول ، ان مكافحة الرقيق سواء كانت الخارجية ام " المحلية " لم تكن تستلزم تواجد القوة البريطانية في الخليج ، اذ كان يكفي للقضاء على التجارة الخارجية للرقيق سيطرتها على شرق افريقيا ، وكان يكفي للحد من التجارة المحلية للرقيق ما تضمنته الشريعة الاسلامية بخصوص الرق والارقاء .

ولا يبقى الا السبب الحقيقي الذي دعا بريطانيا الى بسط نفوذها على الخليج وهو حماية وتأمين وجودها الاستعماري في الهند وابعاد كل نفوذ غير نفوذها عنه .

تمهيد : هل محاولة القضاء على تجارة الرقيق اجراء انساني ام استعماري ؟

يتمتع الخليج العربي بموقع جعله حلقة مواصلات بين الشرق والغرب ، كما يمتاز بمياه دافئة وشواطئ محمية كملاحيي للسفن التجارية الحربية مما اكسبه اهمية

خاصة تمثلت في سيطرة اهله على تجارة المحيط الهندي لفترة طويلة حتى ظهرت مطاعم قوى عالمية مختلفة في تأسيس احتكارات تجارية في الاماكن المحيطة بمياهه .

كان اول الطامعين البرتغاليون الذين حققوا ما ارادوا بحد السيف حينما احتلوا عام ١٥١٥ ميلادية مسقط وهرمز والبحرين ، وتبعهم الهولنديون الذين وصلوا خلال السنوات الاخيرة من القرن السادس عشر الى الهند وجزر الهند الشرقية والشرق الاقصى وسعوا الى ان يرثوا ملك البرتغاليين في المياه الشرقية (١).

نازع البريطانيون البرتغاليين في السيطرة على التجارة في المنطقة منذ صدور المرسوم الملكي الانجليزي بتأليف " شركة الهند الشرقية " East India Company في ٣١ ديسمبر سنة ١٦٠٠ م ، التي ظل طابعها لبضع عشرات من السنين تجاريا بالدرجة الاولى الى ان تغير واتجه نحو الهدف النهائي وهو السيادة الاقليمية (٢).

تحالف الانجليز والهولنديون ضد البرتغاليين الى ان تم تصفية النفوذ البرتغالي من الخليج ثم بدأ الصراع بين الانجليز والهولنديين على السيطرة على تجارة المنطقة وهو صراع كتبت فيه الغلبة للهولنديين حتى نهاية القرن السابع عشر عندما بدأ النفوذ الانجليزي ينمو على حساب النفوذ الهولندي (٣).

وعندما سيطرت انجلترا على الهند في اواخر القرن الثامن عشر تطلعت الى السيطرة على الخليج العربي رغبة منها في تأمين وجودها الاستعماري في الهند . وقبل نهاية القرن التاسع عشر قامت المصالح المتنافسة تنشئ مواطنيها اقدام لها في الخليج العربي، ففي سنة ١٨٩٥ رغب الفرنسيون - الذين كان وضعهم في مسقط متشابها اسميا مع وضع بريطانيا هناك - في تأمين محطة لتزويد البواخر بالفحم اما روسيا التي كانت تحاول توسيع محور نفوذها فقد ارسلت عدة بعثات الى هناك استهدفت في الظاهر تأسيس " ميناء بحري دافئ " ليكون بمثابة منفذ دائم لتجاريتها وقامت بتمويل سخي لخط من السفن التجارية من البحر الاسود ، وقد اخذت الدولة العثمانية على نفسها ان تسيطر على الولايات الواقعة على الساحل الغربي مدعية لنفسها السيادة على الاحساء والبحرين وحتى عُمان ، وحاولت ان تدخل ضمن نطاق نفوذها امارة الكويت التي كانت تتمتع باستقلال داخلي منذ مدة طويلة اما المانيا فقد رأت وهي تنفذ سياستها الشرقية وتعمل على تحقيق حلمها في الحصول على خط داخلي من

هامبورغ الى الخليج العربي ليكون نواة لخط برلين بغداد ان تبذل قصارى جهدها للحصول على موطنيء قدم ثابت وذلك تحت ستار التوسع التجاري^(٤).

ولئن كان واضحا السبب الذي دعا كل قوة من تلك القوى للبحث عن موطنيء قدم في الخليج العربي خاصة بسبب صراع بريطانيا لتثبيت اقدامها في الخليج العربي وهو تأمين وجودها الاستعماري في الهند ، الا انها دأبت على اعلان مبررات ظاهرة لوجودها وفرض سيطرتها على الخليج تستر بها السبب الحقيقي ، فتارة تزعم انها تبغي القضاء على القرصنة ، وتارة اخرى تعلن انها تحارب تجارة الرقيق ، وتارة ثالثة تزعم انها تحفظ السلام في المنطقة .

وما سنعني بابراره هنا : الاجابة على السؤال الذي يبرز عند الحديث عن اهداف بريطانيا من دورها الذي تكثر الكلام عنه فيما تسميه : " مكافحة تجارة الرقيق في الخليج العربي " اكان ذلك اصلاحا اجتماعيا حضاريا كما تزعم بريطانيا ؟ ام كان ستارا لبيسط النفوذ البريطاني في الخليج واقصاء لكل نفوذ اخر غير نفوذها عنه ؟ هل كانت تجارة الرقيق قاصرة على العرب ؟

من التعسف ان يقال ان تجارة الرقيق كانت حرفة عربية ، فقد كانت الدول الاوروبية ذات السلطان البحري كبريطانيا وفرنسا واسبانيا والبرتغال ، قد مارست هذه الحرفة قبل ان يمارسها العرب في المحيط الاطلنطي والمحيط الهندي والشواطئ الافريقية الشرقية ، فما اكثر ما يقال عن ممارسة تلك الدول - بما فيها روسيا - لتجارة الرقيق في البلقان وارمينيا وبعض جزر اليونان ٠٠ فالاتجار بالرقيق بالنسبة للاوروبيين كان من بين ميراث ما اسموه " الحضارة الرومانية " التي قننت الاسترقاق.

وقد رأينا المسيحية وبابوات روما يقرون تلك القوانين الرومانية ولا يعترضون عليها بمقولة انه ليس في الكتاب المقدس ما يمنعها او يسد قنوات تدفق الرقيق على البلاد التي تدين بالمسيحية على^(٥) عكس ما فعل الاسلام حين جعل من عتق الرقاب كفارة للذنوب ولو صغرت كالكذب والايمان الباطلة والامثلة اكثر من ان تحصى ، فسد بذلك روافد الرق واغلق الباب في وجه تلك التجارة الى ان انتهت مع مرور الزمن تلقائيا دون هزات اقتصادية واجتماعية .

ومن التعسف ايضا انكار ان نشاط تجار الرقيق في منطقة شرق افريقيا والمحيط الهندي اقتصر على الاوروبيين من انجليز وفرنسيين وبرتغاليين ، فقد كان للعرب نشاط

كنشاط سواهم . وقد حقق العمانيون بصورة خاصة ارباحا كبيرة من وراء هذه التجارة .

وتجدر هنا الاشارة الى الفروق البالغة الاهمية في معاملة التجار الاوروبيين للرقيق وبين ما كان يلقاه هؤلاء الارقاء من معاملة انسانية على ايدي التجار العرب ومن سادتهم الذين اشتروهم ، واصبح من المعروف ان هؤلاء العبيد يغدون في وضع افضل بوجه عام مما هو سائد في مواطنهم الاصلية .

ومن المؤكد ان ذلك كان بسبب الزام الاسلام لهؤلاء السادة بأن يعاملوا الارقاء معاملة حسنة ويطعموهم ويكسوهم ويحافظوا عليهم حتى موتهم ، بل ان بعض هؤلاء الارقاء كانوا بعد اعتناقهم الاسلام يصلون الى مناصب ممتازة ويحصلون على ثقة الناس في موطنهم الجديد بعد اندماجهم مع السكان الوطنيين على اساس المساواة التي قرررها الاسلام وكثير من رجال السياسة البريطانيين اشاروا الى ذلك في تقاريرهم وفيما كتبوه عن هذا الموضوع .

وقد وصف " ارنولد كمبل " الذي كان مساعدا للمقيم البريطاني في بوشهر في تقرير له عام ١٨٤٢ حول تجارة العبيد في الخليج بأن المعاملة التي كان يلقاها الارقاء الافريقيون على ايدي المسلمين العرب بأنها كانت معاملة طيبة وان ظروفهم المعيشية كانت جيدة^(٦) .

وقد ايدته في ذلك سير ارنولد ويلسون ، وأشار بدوره الى حسن معاملة الارقاء في البلاد العربية .

ورغم اصرار سير ارنولد على ان وضع الرق كان معترفا به شرعا في القرآن فانه يقول عن وضع العبيد في المجتمع العربي في الخليج والجزيرة العربية .

" ٠٠٠ وعلى الرغم من ان الظروف التي كان الارقاء ينقلون بها كانت في الغالب فظيعة ٠٠٠ فانهم كانوا حينما يبلغون جهة الوصول النهائية يغدون في وضع افضل بوجه عام مما هو سائد في وطن ولادتهم والشرعية الاسلامية تمنحهم بعض الحقوق الشرعية ، وهكذا كان السادة ملزمين بموجب الشرع بان يعاملوا الارقاء معاملة جيدة ويطعموهم ويكسوهم ويحافظوا عليهم حتى موتهم ، ويزودوا كل رقيق ذكر بزوجة ويحافظوا على اولادهم .

وكانت حياة الرقيق في الجزيرة العربية على قسوتها ليست على التأكيد اقصى من حياة العربي العادي كما كانت اقل عسرا من حياة رجل القبائل الافريقي ، ومن المؤكد انها لم تكن حياة مهنية ونظرا لاعتناقهم الاسلام كانوا اهلا للحصول على حريتهم " (٧) .

ويقول اتكنس همرتون* - اول قنصل بريطاني في زنجبار - عن حالة هؤلاء العبيد :
" انهم عموما يتناولون طعاما جيدا ولا تساء معاملتهم ولا توجد طبقة في المجتمع سعيدة خالية البال وتحظى بمعاملة كريمة كطبقة العبيد في البلاد الاسلامية " (٨) .

اكان الخليج العربي - كما تريد بريطانيا ان تثبته في الازهان - هو المعبر الذي تمر منه تجارة الرقيق الى اسواق المناطق الشرقية في شبه الجزيرة العربية والعراق وفارس من افريقيا والحبشة ؟

لقد كانت مناطق افريقيا الشرقية مراكز نشاط كل تجار الرقيق ويستوي في ذلك التجار الانجليز والفرنسيون والبرتغاليون والعرب ، وظلت هذه المنطقة لعهد طويل المصدر الاساسي لهذه التجارة جنبا الى جنب مع النشاط الموازي في افريقيا الغربية التي كان العبيد المختطفون ينقلون منها الى امريكا ، ولم يدخل التجار العرب الميدان الا بعد استيلاء عُمان " على زنجبار والجزيرة الخضراء " وبمبا " في شرقي افريقيا في اواخر القرن السابع عشر ٠٠٠ وقد صارت زنجبار خاصة في عهد السيد " سعيد بن سلطان " من مراكز تجارة العبيد المشهورة .

وكان العبيد الذين يجلبون من المناطق الافريقية الداخلية يشحنون بالسفن الى زنجبار لبيعهم هناك ، وتبدأ السفن مع بداية موسم الرياح الشمالية الشرقية في شهر نوفمبر في الوصول الى ميناء زنجبار لنقل شحنات العبيد ، وتعود الى الشمال* قبل ان يصل موسم الرياح الشمالية الغربية الى اقصى حدتها على الساحل الغربي للمحيط الهندي في شهر ابريل او مايو (٩) .

اما تجارة الرقيق الخاصة بزنجبار فقد كانت حكرا على عرب مسقط وحكامهم . واغلب العبيد المصدرين الى عُمان يتم بيعهم في عُمان نفسها ، اما من يبقى منهم فيتم بيعهم الى بعض تجار الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية (١٠) .

وكان القواسم من اكبر المتاجرين في العبيد في المنطقة كما كان يتم نقل العبيد من ميناءي مسقط وصور الى موانيء السند مثل " كتشن " و " كاثياوار " والى

اقليم بومباي على ظهر السفن العمانية والسفن الهندية نفسها التي كانت تسير مطمئنة الى حماية الاسطول البريطاني ومباركته .

موقف بريطانيا من تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر

من الواضح ان بريطانيا - وكان تجارها يشتركون في عمليات البيع - كانت تغض الطرف حتى عن تلك العمليات التي تتم في الهند نفسها سواء بالبيع ام بالشراء ، وبالتبعية لم تهتم السلطات البريطانية في الهند خلال العقد الاول والثاني من القرن التاسع عشر بالعمليات التي كانت تجري في تجارة الرقيق خارج حدود الهند .

اما في المنطقة التي تزاوّل فيها شركة الهند الشرقية نشاطها فان الاتجار في الرقيق كان يخضع - شكلا لا تنفيذا - لمرسوم سنة ١٨١١ وهو الذي يعتبر نقل العبيد من جانب الرعايا البريطانيين او الاشخاص المقيمين داخل اراضي الشركة جريمة (١١).

ثم صدر قانون يحظر استيراد او تصدير العبيد لاقليم بومباي عام ١٨١٣ وكان يعتبر ذلك جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس والغرامة (١٢).

وغني عن البيان ان تلك القوانين والمراسيم لم تكن تنفذ قط بسبب اشتراك السفن التجارية البريطانية جنبا الى جنب مع السفن العربية في استيراد وتصدير العبيد الى الهند .

وقد كان مرسوم ١٨١١ يعطي لبريطانيا الحق في ايقاف السفن المشتبه في اتجارها في العبيد ومصادرة الشحنة ومحاكمة بحارتها وربابنتها . ولكنها لم تكن تطبق هذا المرسوم الا على السفن غير البريطانية ، وفي صيف عام ١٨١٦ م اوقفت احدى القطع الحربية البريطانية سفينة شراعية عربية بحجة وجود مجموعة من العبيد على ظهرها لبيعهم في البصرة ، وعملا بالصلاحيات المخولة بموجب مرسوم ١٨١١ قام ربان الطراد البريطاني بارسال السفينة وبحارتها الى بومباي لمحاكمتهم في المحكمة البحرية ، الامر الذي احتج عليه العراق العثماني* بشدة ، واضطرت بريطانيا الى تقديم الاعتذار الكافي والتأكيد بعدم نظر القضية (١٣).

وتجدر الاشارة هنا الى ان اعتذار حكومة بومباي كان يحمل في طياته معنى اباحة ذات الجريمة لبريطانيا - وهي تجارة الرقيق - اذ جاء في ذلك الاعتذار ان سبب عدم نظر

القضية يرجع الى ان السفينة المصادرة كانت تحمل تصريحاً من السلطات البريطانية " وترفع علمها " ويقودها ربان يحمل الجنسية البريطانية .

المنافسة بين إنجلترا وفرنسا :

وقد كان موقع مسقط الجغرافي منذ زمن بعيد محط انظار المستعمرين الاوروبيين وخاصة فرنسا وانجلترا والبرتغال ولم تنته على طول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر محاولات فرنسا وانجلترا للحصول من حاكم مسقط على معاملة متميزة بكسب وده بمختلف الوسائل ، وحين انتهت حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) بين فرنسا وانجلترا تم تنازل فرنسا لبريطانيا بموجب معاهدة باريس عن معظم ممتلكاتها في الهند ، واصبحت بريطانيا صاحبة الكلمة الاولى هناك ، وكان ذلك يستتبع حتما تأمين طرق مواصلاتها ، غير ان الموقف تغير مرة اخرى لصالح فرنسا بعد حرب الاستقلال الامريكية واتخاذ فرنسا لجزيرة " ايل دي فرانس " قاعدة في المحيط الهندي لتهديد المواصلات البريطانية ، وتحسنت علاقاتها بسلطان مسقط الامام احمد بن سعيد الى حد ان امدها السلطان بمعاونة عسكرية اغضبت بريطانيا فطالبته بالوقوف على الحياد في الصراع بينها وبين غريماتها التقليدية ٠٠ ولكن فرنسا كانت قد وطدت علاقتها بالسلطان لدرجة انه اعلن موافقته عام ١٧٨٥ على انشاء وكالة تجارية وقنصلية فرنسية في مسقط ، ورفض طلبا لبريطانيا بانشاء وكالة بريطانية مماثلة. بل انه منذ ذلك التاريخ والعثمانيون يستخدمون الفرنسيون في قيادة سفنهم كما ان الامام احمد عين لنفسه احد الاطباء الفرنسيين (١٤).

ووصل الصراع اشده بين الدولتين على النفوذ في مسقط الى ان تولى الحكم " السلطان سعيد بن سلطان بن احمد * " الذي توطدت العلاقات البريطانية في عهده بشكل حاسم لصالح بريطانيا على حساب العلاقات الفرنسية التي كانت قوية في عهد اسلافه السلاطين .

محاولات بريطانيا استغلال حجة مكافحة تجارة الرقيق لتشديد قبضتها على الخليج :

وما ان جاء عام ١٨٢١ حتى ظهر الاهتمام البريطاني جليا فيما اسمته باتخاذ خطوات هامة ضد تجارة الرقيق في المحيط الهندي والخليج العربي فقد سقطت جزر موريشيوس التي كانت من ممتلكات فرنسا في ايدي القوات البريطانية ، وشاءت السياسة البريطانية

المعادية لفرنسا ان تحرم التجار الفرنسيين المتعاملين في تجارة الرقيق من مصدرهم الرئيسي حيث كانوا يحصلون على ما يريدون من عبيد واماء من جزر موريشيوس وجزر بوروبون المجاورة لها ، واصرت بريطانيا على حق سفنها الحربية في تفتيش السفن التي يشتبه في انها تقوم بنقل العبيد ، مما اضطر التجار الفرنسيين الى الاتجاه صوب زنجبار و "كلوه " باعداد متزايدة ، وما ان حل عام ١٨٢١ حتى كان هناك ما لا يقل عن ثمان سفن فرنسية متورطة في تجارة العبيد بين الساحل الافريقي وجزيرة " بوروبون " وموريشيوس " (١٥)، وكانت افضل وسيلة لمحاربة النفوذ الفرنسي في تلك المناطق - تحت ستار الرغبة في وقف تجارة الرقيق - هي عقد اتفاقية عامة مع شيوخ القواسم بعد حملة سنة ١٨٢٠ .

وقد جاء في المادة التاسعة من هذه الاتفاقية : " ان حمل الارقاء من الرجال والنساء والاطفال من سواحل افريقيا او سواها ونقلهم في سفن يعتبر نهبا وقرصنة " (١٦) .
" ونعتقد ان العرب الاصدقاء لن يقوموا بشيء من هذا القبيل " .

ثم عقدت معاهدة مع السلطان سعيد في مسقط سنة ١٨٢٢ وحرمت بيع الرقيق للامم المسيحية من جانب رعايا السلطان ، كما جعلت شراء الرقيق لبيعهم للمسيحيين امرا يستوجب العقاب ، وكذلك خولت للبريطانيين وضع ممثل في املاك السلطان في شرق افريقيا لمراقبة التجارة ولالقاء القبض على السفن العمانية التي تحمل رقيقا للبلاد المسيحية (١٧) ، وقد حددت تلك المعاهدة حق التفتيش المخول للسفن الحربية البريطانية من رأس " دلجارو " في " افريقيا ما بين نقطة تقع على مسافة ستين ميلا شرقي سوقطرة الى " ديو " على ساحل كاثيوار بالهند . وفي سنة ١٨٣٨ - ١٨٣٩ حصلت بريطانيا على موافقة سلطان مسقط على تعديل لاتفاقية ١٨٢٢ بمقتضاه اصبح من حق الطرادات البريطانية ان توقف وتفتش السفن العمانية التي يعثر عليها وراء خط التفتيش اذا ظهرت شكوك جدية في مشاركتها في تجارة الرقيق .

وفي هذا الوقت اعلن ان بيع الصوماليين مستقبلا كرقيق يعاقب عليه كالقرصنة على اساس ان الصوماليين كانوا بحكم الطبيعة احرارا ، اي انهم ينتمون الى جنس غير مستعبد في نظر الفقهاء (١٨) لانهم مسلمون .

وفي سنة ١٨٤٥ وقعت اتفاقية اخرى تعهد السلطان بموجبها بتحريم تصدير الرقيق من ممتلكاته الافريقية في اسيا ، وان يستخدم اقصى نفوذه مع كل شيوخ شبه

الجزيرة العربية والبحر الأحمر لمنع ادخال الارقاء من افريقيا الى مناطق هؤلاء .

وقد ابرمت كل هذه الاتفاقيات مع السلطان سعيد باعتباره حاكما لكل من مسقط وزنجبار ، ولكن حدث بعد وفاته عام ١٨٥٦ ان اصبحت مسقط وزنجبار سلطنتين منفصلتين .

وعلى هذا اصبحت اتفاقية عام ١٨٤٥ عديمة القيمة وخاصة في زنجبار ، ولهذا رتبت بريطانيا معاهدات جديدة سنة ١٨٧٣ مع كل من السلطانين على انفراد وبذلك اصبح استيراد الرقيق الى مناطق سلطان مسقط امرا محرما كل التحريم ، وقد اعلن ان السفن المشتغلة بحمل الرقيق قد صارت عرضة لان يصادرها الضباط البريطانيون والمحاكم البريطانية .

وقد تعهد السلطان بموجب تلك الاتفاقية بأن يحمي كل الارقاء المعتقين ، واتفقت الحكومة البريطانية على وجوب منع مواطني الولايات الهندية الخاضعة للحماية البريطانية من الحصول على ارقاء جدد ، كما يمنعون بعد تاريخ معين ينبغي تحديده من تملك اي رقيق ، ولكن اهم تلك النصوص جميعها كان النص الذي يؤكد ان جميع الاشخاص الذين يدخلون فيما بعد الى ممتلكات السلطان ينبغي ان يحرروا وفي ٥ يونيو من عام ١٨٧٣ وقع سلطان زنجبار بدوره معاهدة التحريم الكامل لتجارة الرقيق داخل ممتلكاته (١٩) .

وتجدر الاشارة الى انه بعد توقيع اتفاقية*١٨٣٨-١٨٣٩ فان السفن الحربية البريطانية التي كانت تتمسك بحق تفتيش وحجز السفن المشتبه فيها وفي نشاطها لم تكن تتمسك بهذا الحق ازاء سفن التجار البريطانيين المتجرين في العبيد في الهند .

وفي عام ١٨٣٨ اثار القنصل الفرنسي في البصرة الميسو فونتانبويه V.Fontaner تواطؤ حكومة بومباي في تجارة الرقيق ، واتهمها بالتستر على عمليات تهريب العبيد الى اقليم بومباي وذكر في اتهاماته انه يتم انزال الرقيق في بومباي بعد ان يرتدوا الزبي النسائي ثم ينقلون في محفات ولا يعترض رجال الشرطة على العملية ، وان العبيد بذلك يجدون طريقهم الى داخل البلاد بمنتهى السهولة والاطمئنان ، وانه اذا نشب خلاف بين "المقاولين " يمثل الاطراف امام الشرطة ويتقدم العبيد بوصفهم خدما، اما الشرطة فلا تتحرك او تحاول التحقق من هوياتهم (٢٠) .

وكان القنصل الفرنسي قد وجه قبل ذلك نفس الاتهام الى حكومة بومباي عندما قال ان نقل العبيد يتم بكل حرية فيما بين الهند والخليج في سفن تحمل الجنسية البريطانية وان الحكومة البريطانية لم تكن تحاول بصورة جدية ان تحد من حجم تجارة العبيد بين الهند وافريقيا وشبه الجزيرة العربية .

ومن اتهامات القنصل الفرنسي ، وعدم جدية دفاع السير " جيمس فاريش " القائم باعمال الحاكم العام بالهند بالوكالة ، يسهل استنتاج زيف ادعاء بريطانيا ان السفن العربية الخليجية هي المصدر الاول والرئيسي لتجارة العبيد ، بل تتضح لنا النوايا البريطانية الحقيقية من هذا الاتهام وهي محاولة الاستئثار بالنفوذ في مناطق شرق افريقيا والخليج العربي واقصاء اي نفوذ لها من تلك المناطق وعلى الخصوص النفوذ الفرنسي .

وقد حاولت انجلترا منذ البداية القيام بدور الحارس المنظم في المحيط الهندي ومدخل الخليج ، ولكن لم يكن ممكنا او مسموحا للسفن البريطانية ان تقوم بحراسة منظمة في تلك المناطق ولكنها وضعت في عام ١٨٥٢ السفينة التجارية " تيجريس " من الاسطول الهندي على مدخل الخليج مع تعليمات بأن تراقب ساحل الباطنة وغيرها من المناطق التي يشتبه فيها ، وكان الهدف هو اعتراض السفن التي تعمل بتجارة الرقيق ما بين شرق افريقيا وعمان .

ولكن التجربة فشلت واثبت فشلها زيف المزاعم البريطانية التي كانت تهدف الى دفع منطقة الخليج بتجارة الرقيق اخفاء لهدفها الحقيقي وهو احكام سيطرتها العسكرية والبحرية على المنطقة ، فعلى طول ثلاثة اعوام من ١٨٥٢ الى ١٨٥٥ لم تأسر السفينة تيجريس سوى ٧٨ شخصا. ولكن بريطانيا - تغطية لفشلها - زعمت ان فشل التجربة يرجع الى عجز معدات السفينة عن القيام بالواجب الشاق الملقى على عاتقها ، خاصة بعد ان دأبت فرنسا على ترديد اتهام بريطانيا بأن ادعاءها بمحاربة الرقيق ليس لدوافع انسانية بل لتعزيز نفوذها وبسط سيطرتها على الخليج خدمة لاغراضها الاقتصادية والسياسية والعسكرية واقصاء للنفوذ الفرنسي من هذه المنطقة البالغة الاهمية .

ومحاولات انجلترا للتفرد بالنفوذ في منطقة الخليج تتضح ابعادها في الصراع بينها وبين فرنسا حول مسقط ، فتحت ستار ايقاف تجارة الرقيق في الخليج شرعت بريطانيا في العمل الحثيث لابعاد النفوذ الفرنسي عن مسقط .

ومنذ ذلك الحين شرعت بريطانيا في توطيد نفوذها ليس فقط في مسقط بل في ساحل عُمان المهادن كله ، فوقعت معاهدة عام ١٨٣٩ مع شيوخ ساحل عُمان المهادن ومسقط ، ثم معاهدة ١٨٤٧ التي انضمت اليها البحرين ، ثم معاهدة ١٨٧٣ ، وقد اشرنا اليها جميعا من قبل .

ومع محاولات بريطانيا احكام الحصار على تجارة الرقيق في المنطقة خصصت السفينة الحربية " لندن " لاعتراض سبيل تصدير الارقاء من الساحل الافريقي منذ عام ١٨٧٣ .

وقد بقيت السفينة في زنجبار قرابة عشر سنوات تم خلالها القضاء على ما يمكن تسميته بحق " تجارة الرقيق بالجملة " (٢١) .

ولكن هذا الزعم يخفى في طياته عجز بريطانيا عن التصدي للسفن الفرنسية المتاجرة بالرقيق ، ففرنسا لم تعترف لانجلترا قط بحق تفتيش سفنها ، بل انها تواطأت مع السفن الاخرى المتاجرة بالرقيق وسمحت لها برفع العلم الفرنسي حماية لها من التفتيش والمصادرة خلال التسعينات وبذلك لم تنته تجارة الرقيق كما زعمت انجلترا بل اخذت شحنات الرقيق تتزايد في ظل حماية العلم الفرنسي سواء على سفن تجارية فرنسية ام على سفن اخرى ترفع الراية الفرنسية .

ولقد دلت التحريات التي قام بها الميجر " هايس سادلر " المعتمد البريطاني في مسقط من عام ١٨٩٤ ان الارقاء الافريقيين كانوا يجلبون الى " صور " على سفن ترفع الراية الفرنسية . وكان الارقاء ينزلون في العادة الى البر في " صور " نفسها وحيانا في " جميلة " او في " الشخارة " وهي اماكن صغيرة متجاورة ثم يؤمر الارقاء بالسير برا في جماعات الى صور او الى غيرها من جهات الصيد ثم يعاد توزيعهم عن طريق البر الى ساحل عُمان المهادن او البحرين الى اماكن اخرى (٢٢) .

ولم تكن بريطانيا تستطيع المغامرة بالدخول في صراع عسكري مع فرنسا بالتصدي للسفن التي ترفع الراية الفرنسية . وبرغم المحاولات الدبلوماسية فان فرنسا لم تكن بالسذاجة التي ترجوها بريطانيا وتوافق على مذلة ايقاف السفن البريطانية لسفنها او السفن الاخرى التي ترفع رايتها الفرنسية ، ونتيجة لفشل هذه المحاولات الدبلوماسية توقف في النهاية طواف السفن الحربية البريطانية في عُمان ، وقد اكد المعتمد السياسي البريطاني في مسقط انه لا يمكن القضاء النهائي على تجارة الرقيق بسبب اصرار فرنسا

على الموافقة على استخدام العلم الفرنسي وعدم التوصل الى تسوية في هذا الشأن .

ولم تكف بريطانيا عن محاولتها اقضاء كل نفوذ فرنسي في المنطقة تحت ستار القضاء على تجارة الرقيق ، ففي عام ١٩٠٥ استصدرت حكما من محكمة العدل الدولية في لاهاي لصالحها بخصوص استخدام العلم الفرنسي في عُمان وترتب على هذا ان اجبر الممثل الفرنسي المحلي على ممارسة رقابة شديدة على القباطنة الوطنيين الذين كانوا يرفعون العلم الفرنسي على سفنهم (٢٣).

واذا كانت بريطانيا قد استطاعت بالاتفاقيات المتتالية مع سلطان عُمان ورؤساء ساحل عُمان المهادن ان تحكم سيطرتها على المياه العربية والافريقية تحت ستار الرغبة في القضاء على تجارة الرقيق ، فتجدد الاشارة الى انها كانت تتحرج اشد الحرج من ادخال الكويت وقطر وساحل الاحساء في مثل تلك الاتفاقيات ذات الطابع الاستعماري ، اذ لم تكن لديها معاهدة تجارة الرقيق مع شيوخ تلك المناطق ولم تصدر من الحكومة اية تعليمات او اوامر عامة بهذا الخصوص .

الاجراءات البريطانية الخاصة بنظام تحرير الرقيق

قامت بريطانيا باتخاذ اجراءات رأت انها لازمة لعتق الرقيق فعقدت اتفاقية مشتركة بين رؤساء ساحل عُمان المهادن وكذلك البحرين ، واوردت بها الملاحظات التالية حول المناطق العربية في الخليج :-

اولا : الكويت :

ليست لدينا معاهدة مع شيخ الكويت حول تجارة الرقيق كما لم يتم صدور اوامر او تعليمات عامة من قبل الحكومة .

وبالنسبة للاجراءات ذكرت الملاحظات :

يجب عدم تشجيع الزنوج " العبيد " على الالتجاء الى دار الوكيل السياسي (في الكويت) وفي حالة ما اذا كان العبد تابعا لسيد يقطن في الكويت فعلى الوكيل السياسي - اذا ما رغب في ذلك - عدم التدخل في الامر ، واذا كانت الظروف ملحة عندئذ يجب ابلاغ شيخ الكويت بالموضوع والبحث معه في كيفية التوفيق بين العبد وسيده ، واذا كانت المسألة صعبة فعلى الشيخ اذا كان ممكنا التدخل في امر اعتقاله ، اما الرجوع الى سلطة

اعلى فتستوجب وجود قضايا عويصة ، وفي حالة وجود عبد تابع السيد ليس مقيما في الكويت فعندئذ يجب احواله عادة الى بوشهر (٢٤).

عقد شيخ البحرين مع بريطانيا اتفاقية سنة ١٨٦٦ تنص على ابلاغ المقيم البريطاني ليتولى اصدار تعليماته الى الشيخ بشأن اعتاق الرقيق الا اذا كان الرقيق يمتلكه احد الرعايا البحرينيين وحينئذ يجب الرجوع الى الشيخ نفسه لاعطائهم شهادات عتق دون اللجوء الى المقيم البريطاني ، واذا لم يوافق شيخ البحرين على ذلك او اذا كانت الحالة مشكوكا فيها فيجب ابلاغ المقيم حتى يتخذ الخطوات اللازمة للتوفيق بين السيد والعبد على اساس ان يتعهد الاول بتنفيذ ما يعرضه المقيم عليه (٢٥).

وفي ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٥ ارسلت حكومة الهند رسالة الى الوكيل السياسي في البحرين اوضحت فيها موقف الحكومة من معاملة ارقاء البحرين ووضعت المبادئ التالية ليسيروا بموجبها الوكيل السياسي :-

- أ . يجب بذل كل جهد لمعرفة وملاحقة اية عملية جديدة لجلب العبيد الى الجزيرة .
- ب . في حالة الارقاء المستوردين حديثا او الارقاء الذين تعرضوا لمعاملة سيئة من اسيادهم، يجب بذل اية وسيلة وجهود ممكنة للحصول على اوراق عتقهم .
- ج . فيما عدا اساءة المعاملة لا يجب التشجيع على تحرير العبيد العديدين الذين اقاموا مدة طويلة في الجزيرة .
- د . في حالة الارقاء المقيمين لمدة طويلة والذين يطلبون التحرر يجب بحث كل حالة على حدة ، كالمدة التي مرت على استيراده ، والاسباب الداعية الى عدم طلبه التحرير في وقت سابق ومعاملة سيده له ، واستعداد سيده لتقديم ضمانات لحسن المعاملة في المستقبل، واخيرا تجنب الاحراج من جراء كثرة اعطاء شهادات التحرير .

ويمكن استشارة الشيخ فقط في هذه الامور ، وفي حالة تعذر الوصول الى قرار او قيام صعوبات فيمكن الرجوع الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج ويؤخذ عام ١٨٩٥ (سنة الزبارة)* كتاريخ لتقرير ما اذا كانت عملية استيراد الرقيق (حديثة ام قديمة) .

اما بالنسبة لالارقاء الاجانب وغالبا من امارات ساحل عُمان المهادن وعُمان وقطر والعراق العثماني فيجب اقوال مقدمي الطلب والرجوع الى المقيم السياسي (٢٦).

وهناك حالات قليلة وافق الاسياد فيها على اعطاء شهادات عتق تم اصدارها وذلك بغية توفير الوقت من قبل الوكيل السياسي في البحرين ، وفي مثل هذه الحالات يريد المالك ان يسجل مطالبه او شكواه ولكي يتمكن من اثبات حقوقه يؤكد ان العبد لم يكن مملوكا له او انه اعتق منذ فترة ، وقد تكون هذه المدة صحيحة في بعض الاحيان لكي تساعد في اثبات وتقوية مركز العبد في اعطائه شهادة الاعتاق .

وغالبا ما يتصالح عبد اجنبي مع سيده ويعود معه من تلقاء نفسه ، وكقاعدة عامة فان جميع قضايا العبيد الاجانب تحول الى المقيم السياسي للنظر فيها وبالتالي للتصرف طبقا للتعليمات الصادرة منه .

ثالثا : سلطنة عُمان :

عقدت بريطانيا مع سلطان مسقط في عام ١٨٧٣ اتفاقية تنص على عدم اعطاء شهادات العتق الا بعد موافقة السلطان وذلك على اثر تحقيق مشترك من جانب السلطان والمعتمد السياسي .

اما الاجراءات التي يجب ان يعمل بها فهي : عندما يتقدم عبد بطلب الى المعتمد السياسي للحصول على حريته يجب اخذ طلبه خطيا ، وبعد ذلك يرسل العبد الى السلطان برفقة المندوب المحلي للمعتمد بغرض التصديق على افادته المكتوبة لدى المعتمد ، وللحصول على موافقة السلطات بتحريره ، وبعد ان يحقق السلطان مع العبد يقوم بابلاغ المندوب المحلي بعقده اذا ما وجد انه جيء به حديثا او بتاريخ لاحق لمعاهدة ١٨٧٣ ، واذا اتضح من التحقق عدم التأكد من تاريخ قدومه يقوم السلطان بوقف العبد لمدة تتراوح بين ١٠ الى ١٥ يوما بانتظار المزيد من التحقيق معه او ريثما يصل سيده .

ونادرا ما كان العبد القادم حديثا يطلب حصوله على حريته الا اذا تعرض لاعمال عنف واذى وثبت ذلك فيقوم السلطان عندئذ بمنحه حريته ، واذا ما ثبت أن العبد يعامل معاملة حسنة من سيده من حيث الطعام والكساء - فانه لا يستحق الحصول على حريته بموجب اتفاقية ١٨٧٣ - وحينئذ يقوم السلطان باعادته الى سيده بعد ان يطلب منه التوقيع على تعهد يلتزم بموجبه بمعاملة عبده معاملة حسنة .

وفي حالة الاشخاص الهنود الذين يعتبرون رعايا بريطانيين او رعايا الدول المحلية

يلجأون الى دار الاعتماد في مسقط من دول تمنع الرق فانه يطلب من السلطان تحريرهم كحق لهم (٢٧).

رابعاً : امارات الساحل المهادن :

وبالنسبة لامارات الساحل المهادن فقد نصت الاتفاقية المشتركة على ان يقوم المقيم او من يفوضه باعطاء الشهادة بعد اجراء التحقيق اللازم على اثر تقرير يتقدم به وكيل المقيم المحلي ، وبعد بحث وجهات نظر الشيخ المعني لدى عرض الموضوع عليه (٢٨).

اما الاجراءات التي كان يؤخذ بها في هذا المجال فهي مماثلة تقريبا للاجراءات المطبقة في البحرين وسلطنة مسقط الى جانب قواعد عامة اتخذتها الحكومة البريطانية لحصر عمليات الاعتاق وتنفيذها ولعل من اهمها ما يلي : -

٠١ الفصل بين زنجي وعبد ، فهناك عدد كبير من الزوجات الاحرار في الخليج ، وعليه فليس من الضروري ان يكون الزنجي عبدا ، او العكس . فقد يكون العبد مكرانيا او من رعايا مناطق اخرى .

٠٢ اذا خدم العبد سيده لمدة طويلة ، فمن المحتمل ان يكون السبب في طلبه لحريته حديثا ، اسباب الملت به وحيث انه من النادر اعادة الزنجي العبد فقد يكون في صالحه ايجاد تسوية بينه وبين سيده عن طريق تعهد سيده بتحقيق بعض رغبات العبد الى حد ما ومعاملته بالحسنى .

٠٣ اما بشأن الزوجات الذين يدعون العبودية ، فيجب اتخاذ الحيطة اللازمة للتأكد من انهم بالفعل عبيد مرتبطين بسادتهم وليسوا احرارا او غواصي لؤلؤ فارين لتفادي دفع الحقوق التي عليهم . فاذا كانوا من الفئة الاولى فيجب التعامل معهم حسبما هو مذكور سابقا ، ولكن اذا كانوا من الفئة الثانية فيجب اتخاذ الاجراءات اللازمة حيثما امكن ذلك لتقرير محكمة تحكم ضدهم حسب قانون اللؤلؤ* .

٠٤ على المكاتب الفرعية عدم الكتابة بهذا الشأن مباشرة الى وكيل القسم في الشارقة الا بصورة غير رسمية او في الامور الروتينية الصرفة ، اما الامور التي تحتاج الى مراجعة وبحث فيجب احوالها الى مكتب المقيم .

٠٥ يجب الاخذ بعين الاعتبار ان العبد لا يصبح من رعايا بريطانيا تماما بمجرد قيام

موظف بريطاني بعثقه وتحريره . ولا تعني شهادة العتق البريطاني اكثرمما تحمله كلماتها وان حاملها يستحق فقط مساعدة الحكومة البريطانية اذا ماتعرض للحد من حريته .

والانطباع السائد في بعض الموانئ بأن العبد الحر يصبح تلقائيا من رعايا بريطانيا قد يكون في صالح العبد ولكنه لا يعني شيئا اذا ما دعت الحاجة وليس هناك اعتراض على معاملة اي شخص مستحق يحمل وثيقة التحرير البريطانية معاملة حسنة طيبة كحالة خاصة ، الى الحد الذي ترضى به السلطات المحلية .

٠٦ يمكن منح علاوة معيشية لا تزيد على اربع أنات*يومية الى العبيد الذين لهم قضايا قيد البحث وذلك بناء على رغبة الموظف السياسي المسؤول ويجب قيد ثمن الطعام والاعادة حينما كان ذلك ممكنا على ورقة حساب منفصلة ترفق بقائمة حساب الدفعات النقدية الشهرية المرسلة الى شؤون خزينة الهند بكلكتا .

٠٧ اما الارقاء بالمولد او العبيد المحليون فهم لا يستحقون الحصول على شهادة تحررهم بأية حال من الاحوال وانما يمكن بذل المساعي الحميدة للحصول على ضمان من اسيادهم بالامتناع عن الاساءة اليهم . ومن ناحية اخرى فان الحكومة البريطانية ليست ملزمة بمساعدة الاسياد باستعادة عبيدهم . ويجب التذكر في هذا الصدد ان الرقيق المحلي ليس محرما في تركيا بموجب اتفاق بروكسل والرقيق المحلي هو العبد الذي يولد في العبودية حيث يكون والداه او احد والديه رقيقا مرتبطا .

٠٨ يمكن للعبيد الذين يستطيعون القيام باعمال ميدانية كعمال وحمالين ٠٠ الخ، ولكن ليس مثل الطبقة المحلية ، ان يرسلوا الى زنجبار وذلك عن طريق الاتصال المباشر مع مندوب الحكومة البريطانية والقنصل العام في ذلك المكان. وفي مثل هذه الحالة يمكن ان تتحمل الحكومة - البريطانية - كافة النفقات على الا تتجاوز (٥٠) روبية عن كل حالة.

ويمكن سحب المبالغ اللازمة بموجب قوائم منفصلة تقدم مع الحساب الشهري الى المسؤول المالي المختص . ويمكن اذا اقتضى الامر ارسال العبيد المحررين في سفينة محلية ترفع العلم البريطاني الى زنجبار ، وعليه ابلاغ مندوب الحكومة البريطانية في ذلك المكان عن ترحيلهم بواسطة البريد - اذا لم تتوفر سفينة محلية - ان يقوم بارسال العبد الى زنجبار عن طريق بومباي بالبواخر على ان لا يتجاوز مبلغ الاجرة

حوالي (٥٠) روية تسجل حسبما ورد في المادة السادسة اعلاه . ويمكن تطبيق الاجراء المذكور على كافة الموانئ التابعة لمكتب المقيم في الخليج (٢٩).

٠٩ . وحيث ان العبد في بلاد فارس او الموانئ العربية للخليج ليس مستحقا لحرية ، ويصبح بحكم الامر الواقع حرا لدى دخوله الهند البريطانية فان العرف يقتضي ان يعود الى حالته السابقة كعبد اذا ما عاد بمحض ارادته الى مكان اقامته السابق (٣٠).

٠١٠ . افاد النائب العام لحكومة بومباي سنة ١٨٩٦ في حادثة حجز سفينة عبيد في اعالي البحار من قبل الكابتن (ف . ج . بيفيل) المعتمد السياسي في مسقط بأن عملية الحجز هذه لم تكن قانونية لان الفقرة (٣) من اتفاق تجارة العبيد لعام ١٨٧٣ تخول فقط قائد او ضابط سفينة (تابعة - للحكومة البريطانية) القيام بعملية الحجز .

٠١١ . اعادة النفقات :

عند اعادة العبد الى سيده ، اما لانه لا يستحق ان يعتق او كنتيجة لمصالحة تتم بين الجانبين ، فان نفقات اعادته (بما في ذلك نفقات - الاعاشة والطعام) يجب ان يبلغ بها الموظف القنصلي المختص مباشرة بغية استعادتها من السيد . وفي حالة اللاجئين من الامارات المتصالحة ينبغي استعادة النفقات من ارباح صاحبها مباشرة من قبل وكيل المقيم في الوقت المناسب .

٠١٢ . في حالة دعاوي مدنية وشكاوي جنائية ضد احد اللاجئين - كما يحصل احيانا - يجب ملاحظة الاجراءات التالية : -

أ. الدعاوي المدنية:

٠١ . اذا ما كانت الدعوى تتعلق بأعمال الغوص يجب احوالها الى " محكمة سالفة الغوص " * في المكان الذي تمت فيه أعمال الغوص .

٠٢ . واذا كانت الدعوى من أجل استرداد قرض ٠٠٠ الخ ، يجب احوالها لقاض في المحكمة المدنية ، ويفصل القاضي في اطار ما يقبل به الطرفان .

وفي الحالتين يجب حضور ممثل عن مكتب المعتمد او القنصل السياسي .

ب . الشكاوي الجنائية :

يجب اولا تحرير اللاجيء او اللاجئة اذا ما كانا يستحقان التحرير ، وبعدها يجب التحقيق في الشكوى وتسويتها بصورة غير رسمية اذا امكن ، والا فيجب احالة القضية الى المحكمة الشرعية او محكمة استشارية او المحكمة العدلية المحلية طبقا لجنسية المدعى عليه . وفي المحكمة يجب تواجد ممثل عن المعتمد او القنصل اثناء التحقيق . كما يجب ان لا يغيب عن البال انه لا يجوز رفع قضية مطالبة بدين ضد شخص لا يزال في حالة العبودية .

١٣ . في حالة القصر الذين يعتقون من الرق - وذلك لمصلحتهم وتوفيرا للنفقات - على المعتمد السياسي بناء على رغبة احالة الاشخاص القصر خلال سنوات طفولتهم الى وصاية اشخاص متفق عليهم من المسيحيين بغية تربيتهم وتعليمهم مهنة الخدمة المحلية ، وعلى الاوصياء ان ينفذوا عهدا وعقدا يضمنون فيه ابراز النفقات عند الحاجة وان يقدموا التزامات تجاه القصر حسب الحالة .

والواضح من هذه اللوائح التنظيمية التي طبقتها بريطانيا على سكان الخليج انها لم تكن تسعى لاصلاح المجتمع العربي والقضاء على عمليات الرق بقدر ما كانت تستهدف بسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة من خلال هذه القضية ، ولهذا خرجت علينا بقضية (شهادة التحرير) التي تعني بها اعطاء العبد حريته ومنحه شهادة التحرير ، والهدف الحقيقي منها هو اشغال سكان الخليج بهذه القضية حتى لا يخرج عن سيطرتها وتنقله باتفاقيات سياسية تقيده بها ، فقد كانت هناك حالات كثيرة كان فيها الارقاء المقيمون في منطقة الخليج يعاملون معاملة جعلت الكثيرين منهم يرفضون الخروج من حالة الرق ويمتنعون عن الحصول على ما كانت بريطانيا تسميه (شهادة التحرير) بسبب ما يلاقونه من معاملة حسنة ولتوقي المخاطر الحياتية التي سيواجهونها اذا ما تغيرت حالتهم المدنية بعد الحصول على تلك الشهادة .

ونعرض لحالة واحدة كنموذج من الحالات العامة في هذا الصدد ، وهي حالة احد الارقاء الاحباش ويدعى (عبدالله) كان مقيما بالكويت وقد طلب المعتمد السياسي في الكويت الميجور فوكس في رسالة وجهها الى المقيم السياسي في الخليج مؤرخة في ٨ يونيه ١٩٠٧ ان يوافق على منح العبد المذكور شهادة تحرير من العبودية وانه تم تسليم العبد الى قائد السفينة الحربية (لابونج) كي يقوم هذا الاخير بتسليمه الى مكتب المقيم في

(بوشهر) تمهيدا لمنحه الشهادة المذكورة ، وقد حرر المعتمد بيانا موضحا حالة العبد المذكور وكذا الامر الخاص بتسليمه الى قائد البارجة ، وقد جاء في البيان ما يلي : -

" تقدم الينا في دار الاعتماد صباح هذا اليوم المدعو (عبدالله) وهو حبشي الجنسية ويبلغ من العمر حوالي ٣٠ سنة ، وافاد بأنه يقيم في منزل عبدالعزيز بن فهد الذي يقطن قرب منزل الحاج محمد علي معرفي ، لقد بقي (عبدالله) مع المذكور مدة ثلاث سنوات وتزوج خلالها من عبدة يملكها عبدالعزيز وقد انجب منها ابنا وبناء على البيان الذي تقدم الينا به (عبدالله) فانه قد جرى اختطافه من الحبشة واحضر الى جدة ثم مكة واخيرا الى هنا عن طريق البر ، وفي العام الماضي حرره القنصل الفرنسي في " بربرة " وما زالت اوراق تحريره موجودة في " بربرة " ، ولقد اقنعه سيده بالعودة الى الكويت واعدا اياه بجعله حرا وبالسماح له بالعمل ليعول زوجته وابنه ، ولكن ما ان عاد الى الكويت حتى اعاده سيده الى العبودية وانه ينوي بيعه ، وقد طلب (عبدالله) الى مساعدي ان يعاونوه على الخروج من الكويت نهائيا هاجرا زوجته وابنه ليعود الى " بربرة " حيث تقيم اخت له وبعض الاقارب . "

" وجاء في المذكرة انه حصل من عبدالعزيز بن فهد مالك العبد (عبدالله) على موافقته على تحرير العبد المذكور واشاد المعتمد في مذكرته بتصرف عبدالعزيز بن الفهد الانساني ، وأشار الى ان العبد كان يرتدي ثيابا افضل من ثياب مالكة . "

وجاء في الامر الخاص بالتسليم :

لقد تم التوصل الى التسوية المذكورة دون ممارسة اي ضغط على الطرفين وسيجري تسليم عبدالله اليوم الى البارجة الحربية (لايونج) وقد طلبنا الى قائد البارجة خطيا نقل عبدالله الى بوشهر ، كما يجب ارسال كتاب الى المقيم في بوشهر برجاء اعطاء عبدالله شهادة التحرير المعتادة .

وقال عبدالله انه اذا ما تم اخراجه من هنا فانه سيجد طريقة ما للوصول الى بربرة ، وسنرفق نسخا من هذه البيانات بالكتب التي سنرسلها الى المقيم السياسي.

في العاشر من يونيو ١٩٠٧ اي بعد يومين فقط من الرسالة الاولى ، وجه الوكيل السياسي في الكويت الى المقيم السياسي في الخليج العربي الرسالة التالية:

" بالاشارة الي كتابي رقم (٢٧٥) بتاريخ ١٩٠٧ حول قضية (العبد) عبدالله فان لي الشرف ان ابليكم انه في صبيحة هذا اليوم ابليني السيد المذكور بأنه لا يعتزم مغادرة الكويت .

ولقد ابليته انه قد اتى الي بشكوى تخصه ، وان عليه الا يحضر مرة اخرى شاكيا لانه اعطي فرصة مواتية للحصول عل حريته ولي الشرف الان ان اتوجه اليكم برجاء ارسال وثيقة تحرره الي اذا ما رأيتم ذلك مناسباً ٠٠ وانني ارفق طيه اوصاف العبد المذكور : -

الاسم : عبدالله بن ٠٠٠

السن : ٣٠ سنة

العمل : خادم عند عبدالعزيز بن فهد

مكان الولادة : الحبشة

الديانة : مسلم سني

لون البشرة : بني غامق

الطول : ستة اقدام

من سكان : الحبشة

الجهة : بربرة

وتلت تلك الرسالة مكاتبات اخرى بين المعتمد البريطاني والمقيم السياسي تكفي الاشارة الى فحواها دون ذكر نصها .

٠١ رسالة من المقيم الى المعتمد في ٢٦ يونيو ١٩٠٧ قال فيها المقيم : " ان الحبشي المذكور لا يشكو من سوء المعاملة ويظهر انه غير مستقيم ولا يخشى وقوع اي اذى عليه والا لما اختار البقاء في الكويت لمدة عدة شهور " .

كما استطرد المعتمد قائلاً : " يجب معالجة هذه الحالة بمنتهى الحرص وبالتفاهم والتشاور مع الشيخ مبارك الذي حسبما تعلمون لا يرتبط معنا حالياً بمعاهدة تجارة العبيد " .

٠٢ رسالة من المعتمد الى المقيم في ١٤ يوليو ١٩٠٧ يذكر فيها ان : " المسألة قد سوت

نفسها حيث ان الزنجي المذكور بناء على محض ارادته سيعود الى سيده ذي الطبيعة الانسانية وليس لدي شك في انه يعامله معاملة حسنة " .

٠٣ رسالة مؤرخة في ١٨ سبتمبر ١٩٠٧ من المقيم الى المعتمد قال فيها : " لي الشرف ان ابلاغكم باستلامي رسالتكم المؤرخة في ١٤ يوليو ١٩٠٧ واعلامكم بأن الزنجي عبدالله لم يعد يرغب في الحصول على شهادة التحرر " .

كما قال في فقرة اخرى من الرسالة : " وأرى انه ينبغي عليك عدم تشجيع الزنوج على الرجوع اليك قدر المستطاع فاذا راجعوك فعليك ان تبلغ الشيخ بالحقيقة وتطلب اليه ان يبحث في شكواهم " (٢١) .

وحالة العبد (عبدالله) هذه ليست هي الحالة الوحيدة التي امتنع فيها الارقاء عن الحصول على شهادة تحرر .

ونعرض لحالة اخرى توضح طبيعة التعامل بين المقيم السياسي وشيخ الكويت، وهي حالة " سالمه " التي كانت سابقا عبدة السيد ابراهيم بن محمد والتي طلب الوكيل السياسي في الكويت الى الشيخ سالم المبارك الصباح راجيا ان يخلصها من خوفها بكتابه المؤرخ في ٢٠ / ١ / ١٩٢٠ مرفقا به تقرير عن حالتها يلخص في انها كانت سابقا عبدة السيد ابراهيم بن محمد وحررها سيدها منذ اكثر من اربعة عشر عاما ، ثم تزوجت عبدا في بيت الشيخ مبارك قبل وفاته وخرجت مع زوجها بعد ان حرره الشيخ مبارك مع كل عبيده وطلقها زوجها وعلمت ان ابن سيدها السابق سليمان يريد ان يبيعه . وتقول ان اوراق تحريرها كانت مع سيدها محمد الذي توفي

ورد الشيخ سالم المبارك الصباح بكتاب ورد به : -

" ٠٠٠ بيد الوداد اخذت كتابكم المؤرخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ وبطيه تقرير العبدة سالمه اشرفنا عليه فاذا كلامها هذا صحيح مثلما تدعي بأن سيدها حررها فالاوراق عند السيد زين بن السيد محمد ، والمذكور مسافر وعند حضوره سنسأله ونكشف على الاوراق ونجري اللازم ٠٠٠ " (٢٢) .

وتقوم هذه الحالة وقبلها حالة العبد " عبدالله " التي اشرنا الى بعض ظروفهما دليلا على امرين :

اولهما :

ان المعاملة الحسنة التي كان يلقاها هؤلاء الارقاء في ملكية اصحابهم من المسلمين عامة وفي الكويت خاصة كانت ضد اعتراف من الوكيل السياسي في الكويت، وهو ما جاء ذكره تفصيلا في تقرير مؤرخ في ٢٨ ابريل ١٩٢٩ عن الرق في الكويت :

" ٠٠٠ والعبيد الذين يبتاعهم الشيوخ يحصلون على معاملة افضل من غيرهم حيث يسمح لهم بالزواج وينالون الغذاء والكساء الجيد . ان مثل هؤلاء العبيد يقومون بخدمة اسيادهم لسنوات قليلة ثم يصبحون اقرب الى الاحرار منهم الى العبيد حيث يسمح لهم بالعمل في الخارج وينفقون دخلهم على انفسهم ، اما العبيد الذين يخدمون اسيادهم التجار بكل امانة واخلاص فانهم عادة ما يحصلون على حريتهم ، فمثلا هناك التاجر المدعو حاج حمد الخالد الذي يعتبر افضل من يعامل عبيده ، الذي ينعم على عبيده بعد اعتاقهم بمسكن وفرش مجاني ، وعندما يرغب الواحد منهم في العودة الى خدمة سيده يتولى السيد اعطاءه راتبا شهريا كغيره من الخدم الاحرار ويبقى السكن والفرش ملكا له ولورثته من بعده ٠٠٠ " (٢٣).

وهو ما يتفق وما سلف لنا ذكره من حسن معاملة المسلمين عامة لعبيدهم .

ثانيهما :

ان المقيم السياسي كان شديد الحرج عند مخاطبة شيخ الكويت من امور العبيد ، اذ لم تكن تربط الكويت ببريطانيا معاهدة حول تجارة الرقيق* مما يكشف بجلاء عن ان المعاهدات التي عقدت مع شيوخ الساحل المهادن ومسقط والبحرين انما دعمت من سيطرة بريطانيا على الخليج .

هل كانت مكافحة تجارة الرقيق تستلزم تواجد انجلترا في الخليج ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب التفرقة بين تجارة الرقيق الخارجية " الرقيق المستورد " ، وتجارة الرقيق المحلي اذ تختلف كيفية معالجة كل منهما عن الاخرى :

النشاط البريطاني في الخليج العربي تحت شعار مكافحة الرقيق

فتجارة الرقيق المستورد " التجارة الخارجية " ينحصر مصدرها في شرق افريقيا(٣٤) وكان يكفي لمحاربتها والقضاء عليها فرض رقابة بريطانية على ساحل افريقيا الشرقي(٣٥) دونما تدخل في شؤون الخليج العربي .

وقد اشار الى امكان " وقف حركة تجارة الرقيق من المصدر " السير هـ . ف . بسك المقيم السياسي في الخليج " في مذكرته رقم ٦٣٨ المرسله منه في ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ الى سكرتير الخارجية في حكومة الهند (٣٦) .

وتضمنت ذات الاشارة الرسالة المؤرخة في ٢٢ ابريل ١٩٣٥ من سير جورج ماكسويل الى وزارة الخارجية (٣٧) .

اما تجارة الرقيق المحلي فكان يكفي للقضاء عليها ما تضمنته الشريعة الاسلامية من حض على حسن معاملة الارقاء ، وهو ما ادى الى جعل العبيد يتمسكون بالبقاء في خدمة اسيادهم بناء على رغبتهم ، وما تضمنته ايضا من جعل تحريرهم كفارة لكثير من الذنوب ولو صغرت فسدت بذلك روافد الرق الى ان انتهت تلك التجارة مع مرور الزمن ، وهو ما شهد به الانجليز انفسهم وكثير من الكتاب المنصفين مما يغنينا عن ابراز ما تضمنته الشريعة الاسلامية من نصوص تنظم معاملة الارقاء والترغيب في اعتاقهم ، ونكتفي هنا بذكر ما قاله بعض الانجليز والكتاب عن تقرير وضع العبيد نتيجة امتثال الاسياد للشريعة الاسلامية : -

قال سير هـ . ف . بسك في مذكرته المرسله منه في ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ برقم ٦٣٧ لسنة ١٩٣٠ الى وزير خارجية الهند : -

" ٠٠٠ يقدر عدد الرقيق المحلي في الكويت بحوالي الفين اغلبهم يعمل في البيوت ونسبة قليلة تعمل في اعمال اخرى ، وهذا العدد قد اخذ يتناقص حيث ان العديد من الكويتيين قد اعطوا عبيدهم الحرية في السنوات القليلة الماضية امتثالا للشريعة المحمدية الاسلامية السمحاء ٠٠٠ " .

وقال ايضا : -

" ٠٠٠ لعله من الانصاف القول بأن الرقيق في البحرين محدود وان العبيد اللذين

يعتبرون عبيداً محليين يبقون في خدمة اسيادهم بناء على رغبتهم مع انهم قادرون على طلب اعتاقهم من الوكيل الرسمي ٠٠٠ وفي الساحل المتصالح وفي مسقط يمكنهم عتق من يتقدم اليهم من العبيد بطلب العتق وبخاصة وانهم يمكنهم الوصول الى تلك السلطات بسبب عدم وجود رقابة صارمة على تحركاتهم وقدرتهم على التجول في تلك المناطق والاحتكاك ببقية البشر ٠٠٠ ولعل السبب في عدم تقدم الكثير من العبيد بطلبات العتق تعود الى ان احوالهم ليست اسوأ من احوال السكان المحليين بسبب الاحوال الاقتصادية ، ولذلك فان عليهم ان يعملوا لكسب قوتهم ، ويقوم الاسياد بتقديم الغذاء الكافي لعبيدهم ليجعلوهم قادرين على العمل مما يعود بالفائدة عليهم . ولقد سبق وان استخدمت عبدا ولما سألته عن سبب احجائه عن طلب العتق اجابني بأن " سيدي قد وقع في ضائقة ولما عجز عن اطعامي اطلق سراحي لكي اكسب قوتي بنفسي " وقال انه على استعداد للعودة الى سيده اذا ما تحسنت احواله ٠٠٠ يضاف الى ذلك ان معظم هؤلاء العبيد قد ولدوا وكأنهم اعضاء في اسر اسيادهم وتربّطهم بهم روابط عاطفية ٠٠٠ (٣٨).

وجاء في رسالة بعث بها سيرت . س. فاوّل في ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٥ الى ج . ليتويت :-

" ٢٠٠٠ - نقطة مهمة حول الرقيق على الساحل العربي وهي انه لا حاجة للرقيق لان يظل عبدا الا اذا رغب في ذلك ٠٠٠ (٣٩).

وقال هـ . ر . ب . دكسن * :-

" نادرا ما يجد المرء اي زنّجي يشتري بالمال في مدينة الكويت ، الا انه لا يوجد بعض " المولدين " اي الذين يخدمون في المنازل وقد ولدوا في الاسر من والدين عبيدين كانا يعملان عند عائلة واحدة منذ سنين في البيوتات الموسرة الكبرى ، ويعامل السادة هؤلاء العبيد بالحسنى وكأنهم اولادهم الذين يختلطون معهم على قدم المساواة ، والمولود سواء كان ذكرا ام انثى يعطي احيانا مركزا فيه الكثير من المسؤولية والثقة ٠٠٠ (٤٠).

نخلص الى ان مكافحة تجارة الرقيق سواء كانت الخارجية " الرقيق المستورد " ام المحلية لم تكن تستلزم تواجد انجلترا في الخليج ، اذ كان يكفي للقضاء على التجارة الاولى " تجارة الرقيق الخارجية " سيطرة انجلترا على شرق افريقيا ، ويكفي للقضاء على الثانية " تجارة الرقيق المحلية " ما تضمنته الشريعة الاسلامية بخصوص الرق والارقاء.

ولا يبقى الا السبب الحقيقي غير المعلن الذي دعا انجلترا الى بسط نفوذها على الخليج وهو حماية وتأمين وجودها الاستعماري في الهند واقضاء كل نفوذ غير نفوذها عنه .

وما نقوله نجد له سنداً من اقوال بعض الكتاب البريطانيين انفسهم اذ تكشف كتاباتهم عن الغرض الحقيقي من وراء سيطرة بريطانيا على الخليج : فالسير ارنولد ويلسون يصف التصادم الذي وقع بين البرتغاليين والبريطانيين للسيطرة على الخليج بأنه كان كفاحاً من اجل " مكان تحت الشمس " في مياه الخليج (٤١).

وقال د . س . امري الذي قدم لكتاب سير ارنولد ويلسون :

" ٠٠٠ وكانت حاجتنا للحفاظ على نفوذنا السائد في الخليج تعتبر من بديهيات السياسة البريطانية - الهندية ، فقد اعلن لورد لاندسون في مجلس اللوردات في الخامس من مايو (ايار) سنة ١٩٠٣ (انه علينا ان نعتبر اقامة اية دولة اخرى لاية قاعدة بحرية او ميناء مسلح على الخليج تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية ، وان علينا والحالة هذه بكل تأكيد ان نقاومها بكل ما نملك من وسائل) ، وما لبث سير ادوارد جراي الذي خلف لورد لاندسون ان اكد هذه السياسة سنة ١٩٠٧ وما زالت حتى هذه الساعة لا تلقى اعتراضاً " (٤٢).

وفي النهاية نخلص الى ان صراع المصالح الذاتية هو الدافع وراء السيطرة على الخليج من مختلف القوى العالمية بما فيها انجلترا .

خاتمة :

يتضح من كل ما تقدم ان قوى مختلفة سعت - لاجراض خاصة - الى بسط سيطرتها على الخليج العربي لما يتمتع به من موقع استراتيجي بين الشرق والغرب وشواطئ محمية وثروات هائلة .

وكان النصيب الاوفر لانجلترا التي ارادت تأمين حلقة مواصلاتها البرية والبحرية الى الهند ، وفازت بارباح تجارية جنتها من وراء سيطرتها على الخليج ، بالاضافة الى جعل الخليج قاعدة لاسطول البريطاني ومركز استطلاع ومراقبة لشؤون الشرق

الايوسط وحكامه ، وكان لها ذلك من خلال اتفاقيات فرضتها على مشايخ الساحل المهادن ومسقط والبحرين جعلت منها اداة لتدخلها في شؤونهم الداخلية مما يحكم سيطرتها عليهم ، زاعمة ان تدخلها في شؤون الخليج انما هو لمحاربة تجارة الرقيق ، جاعلة من هذا الهدف البراق ستارا يخفي اطماعها بينما محاربة تجارة الرقيق - على سموها كهدف- انما كانت ممكنة بالسيطرة على شواطئ افريقيا الشرقية التي كانت المصدر الرئيسي للرقيق الذي يرد الى الخليج من الخارج ، اما الرقيق المحلي فكان في الشريعة الاسلامية التي يطبقها المسلمون ما سيؤدي حتما الى القضاء عليه .

ان محاربة تجارة الرقيق كانت - كوسيلة للقضاء على الرق - تهم البشرية كلها ، لذلك جعلت منه بريطانيا ستارا اخفت وراءه مقاصدها المرجوة من وراء سيطرتها على الخليج . ولكن سماحة الاسلام وعدم كون الخليج العربي مصدرا للعبيد -كشرق افريقيا - كشف هذا الستار واطهرا ان بريطانيا كانت تعمل على تعزيز نفوذها وبسط سيطرتها على الخليج تأمينا لوجودها في الهند ولأرب اخرى اهمها القضاء على كل نفوذ غير نفوذها في منطقة الخليج ، وليس صحيحا على الاطلاق ما كانت تزعمه من ان تصديها المزعوم لمكافحة الرقيق في الخليج كان بهدف القيام باصلاحات اجتماعية حضارية في المنطقة او استجابة لدوافع انسانية نبيلة حسب ما يتباهى المؤرخون البريطانيون .

الهوامش

(١) الدكتور فؤاد سعيد العابد : سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ص ٢٢ .

(٢) السير ارنولد ويلسون : الخليج العربي ، ص ٢٨٦ .

(٣) العابد : ص ٢٢ .

(٤) راجع ارنولد ويلسون : ص ٤٩ .

(٥) موريس جارسون : تجارة الابنوس ، ص ٦٥ .

(٦) كيلى : بريطانيا والخليج ، ج ٢ ، ص ٤ .

(٧) ارنولد ويلسون : ص ٣٥٠-٣٥١ .

* اتكنس خمرتون : هو اول قنصل بريطاني في زنجبار وعين في عام ١٨٤٠ في عهد السيد سعيد سلطان عُمان .

(٨) كيلى : ج ٢ ، ص ٤-٥ .

* يقصد بالشمال مناطق عُمان والساحل المهادن .

(٩) كيلى : ج ٢ ، ص ٦-٧ .

(١٠) كيلى : ج ٢ ، ص ٩ .

(١١) ارنولد ويلسون ك ص ٣٤٩ .

(١٢) راجع كيلي : ج ٢ ، ص ١٩-٢٠ .

* اطلق على هذا الجزء بالعراق العثماني وحتى المناطق الخاضعة للدولة العثمانية منذ عهد السلطان سليم الاول والسلطان سليمان القانوني في النصف الاول من القرن السادس عشر . وهناك قسم اخر اطلق عليه بالعراق الفارسي او العجمي الذي يشمل على المناطق التي تقع شرقي العراق وهي مناطق خاضعة لبلاد فارس .

(١٣) راجع كيلي : ج ٢ ، ص ٢١ .

(١٤) سمير محمد علي ابو ياسين ، العلاقات العمانية البريطانية ١٧٩٨-١٨٥٦ ، ص ٢٠ .

* تولى السيد سعيد بن سلطان الحكم في الفترة ما بين ١٨٠٦-١٨٥٦ وقد نجح في توطيد دعائم حكمه وتوسيع املاكه والسيطرة عليها لما يقارب نصف قرن .

(١٥) Coupland R: East Africa its invaders from the earliest time to death of Seyyid Saeedi 1856 The Ciaeendow press. London 1968 pp. 192-202.

(١٦) كيلي : ص ٢٢ .

(١٧) لوريير : ج ٦ ، ص ٣٥٧٤ .

(١٨) لوريير : ج ٦ ، ص ٣٥٧٧ .

(١٩) راجع لوريير : ج ٦ ، ص ٣٥٧٩-٣٥٨٠ .

* اتفاقية ١٨٣٨-١٨٣٩ : عقدت هذه الاتفاقية بين بريطانيا والسيد سعيد سلطان عُمان نصت المادة الاولى منه على تضيق مساحة المنطقة التي تمارس فيها تجارة الرقيق الداخلية وكان الخط المرسوم عام ١٨٢٢ الذي سمح للسفن البريطانية بتفتيش المراكب العمانية الى الشرق منه ، يمتلك من رأس دلجارو الى رأس ديو على حافة خليج كمبي ٠٠٠ فترحزحت الان نهاية هذا الخط الشمالية الى الغرب حوالي خمسمائة ميل اي غربي بوسم Pussem على ساحل مكران :

وخولت المادة الثانية للسفن البريطانية حق البحث والتفتيش ومصادرة المراكب العثمانية التي يشتبه في انها

النشاط البريطاني في الخليج العربي تحت شعار مكافحة الرقيق

تحمل عبدا خارج المنطقة الضيقة المحددة في المادة الاولى والتي سمح بممارسة الرقيق فيها. راجع الدكتور سيد رجب الجزائر : بريطانيا وشرق افريقيا من الاستعمار الى الاستقلال ص ٣٩ .

(٢٠) راجع العابد : ص ١٠٢-١٠٣ ، وكذلك كيلى : ج ٢ ، ص ٤٦-٤٧ .

(٢١) راجع ارنولد ويلسون : ص ٣٦٠-٣٦١ .

(٢٢) راجع ارنولد ويلسون : ص ٣٦٢ .

وكذلك راجع لوريمر : ج ٦ ، ص ٣٤٧٨ .

(٢٣) لوريمر : ج ٦ ، ص ٣٦١١-٣٦١٢ .

R/15/5/95

(٢٤) راجع الوثيقة رقم :

Manumission of Slave

.Part : II.

Notes for guidances of Arabian shore of the Arabian Gulf

I . O . R . R/13/5/95

(٢٥)

Manumission of Slaves. Part II .

Notes for guidances of Arabian of Arabian Gulf.

* اطلق على عام ١٨٩٥ "سنة الزبارة" نسبة الى توتر العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية حول موضوع البحرين وقطر حيث تعتبر بريطانيا ان الدولة العثمانية لها يد كبيرة في تحريك قطر على البحرين بخصوص منطقة الزبارة. فلذلك ارادت ان تحسم الموقف فضربت الزبارة في ١٩ اغسطس من عام ١٨٩٥ . وقد احتجت الدولة العثمانية على الاجراءات البريطانية، ولكنها لم تكن تلك القوة العسكرية التي توازي قوة بريطانيا في منطقة الخليج فلم يجد احتجاجها واعلنت بريطانيا ان مدينة الزبارة لا تقع تحت السيادة العثمانية .

(٢٦) رسالة من حكومة الهند الى المعتمد السياسي في البحرين . وزارة الخارجية، رقم ٣٥٥١ تاريخ ٤ سبتمبر ١٩٠٥ .
(٢٧) راجع الوثيقة السابقة .

I . O . R. R/15/5/95 (Manumission of Slaves) Part : II North for guidance on Arabian shore of Arabian Gulf. (٢٨)

* قانون اللؤلؤ : كان قانون الغوص في الماضي عبارة عن امور متعارف عليها بين الغواصين واذا حدث خلاف بينهم فهناك بعض الاشخاص الخبراء في شؤون الغوص ، يكون هؤلاء بمثابة الحكم ويقبل الطرفان حكمهم ويسمى الواحد منهم " السالفة " بتشديد السين واسكان اللام . وفي عام ١٩٤٠ صدر اول قانون كويتي للغوص ويتألف من (٥١) مادة ، تنظم التعامل بين النوخة والبحار في جميع اعمال الغوص ، وحتى عن الامور المالية كالسلف والتقاسم وغيرها ، والمادة السابعة التي تهمننا في هذا الموضوع والتي تنص على : " اذا هرب البحار عن الغوص مرتين او اكثر ثم قبض عليه فلا يتركه الا بكفيل غارم " . راجع سيف الشمالان ، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي ، ج ٢ ، ص ١٠٤-١٠٥ .

* عملة هندية وهي اصغر من روبية .

I . O . R . R/15/5/95; Foreign Department. No. 145, E.A Dated 16/12/1900. Foreign Department, Letter No. 2142 Dated 30th October 1900. Foreign Department, Letter No. 918 E.A Dated 8th, May 1903. (٢٩)

I . O . R. R/15/5/95 : Foreign Department, Letter No. 1617 E.A. Dated 6th September 1892. (٣٠)

* محكمة سالفة الغوص ، ويطلق عليها احيانا باسم محكمة الغوص Diving Court وقد جرت العادة على ان تقوم محكمة الغوص بالبت في جميع المشكلات التي ترتبط بهذه الحرفة ويلتزم الجميع بقراراتها .

R/15/5/95 (No. 2220)

(٣١) راجع الوثيقة رقم :

(Confidential)

From: Major P.Z. Cox, C . I . E . , Officiating Political Resident in the Persiaian Gulf .

النشاط البريطاني في الخليج العربي تحت شعار مكافحة الرقيق

To : Sir Louis W. Done, K.C.I.E., C.S.I, Secretary to the Government of India in the foreign Department Simla. 6th October 1907.

I . O . R . R/15/5/95

(٣٢) راجع الوثيقة رقم :

رسالة من الشيخ سالم المبارك الصباح الى المعتمد السياسي في الكويت ، الكويت : في ٢١ يناير ١٩٢٠ .

R/15/5/311 : Slave Trade, (1) Slave Traffic

(٣٣) راجع الوثيقة رقم :

رسالة من المقيم البريطاني في بوشهر، الى المعتمد السياسي في الكويت " بخصوص العبودية في الكويت " في ٢٨ ابريل ١٩٢٩ .

* والسبب في ذلك ليس هناك اتفاقية تنص القضاء على تجارة الرقيق بين الكويت وبريطانيا فلذلك يجد المقيم السياسي نفسه في موقف محرج لعدم وجود اي تعهد من قبل شيخ الكويت يمنع او القضاء على تجارة الرقيق باعتبار انها من الشؤون الداخلية وبحكم اتفاقية ١٨٩٩ ان لا تتدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية .

(٣٤) ارنولد ويلسون : ص ٣٥١ ، والعابد : ص ٨٩ .

(٣٥) العابد : ص ١٠٠ .

R/15/5/331 "Slave Trade" in the Persian Gulf

(٣٦) راجع الوثيقة :

من فخامة المقيم السياسي في الخليج الى سكرتير الخارجية في حكومة الهند - نيودلهي ، مذكرة رقم ٦٢٨ - بوشهر ١٨ مارس ١٩٣٠ .

R/15/5/31 Slave Trade in the Persian Gulf

(٣٧) راجع الوثيقة :

من السير جورج ماكسويل ، E 2656/280/91 الى وكيل وزارة الخارجية - ٢٢ ابريل ١٩٣٥ .

R/15/5/311 No. 637 of 1930

(٣٨) راجع الوثيقة :

من سعادة الكولونيل هـ . ف . بسك المقيم السياسي في الخليج ، الى وزير الخارجية في حكومة الهند ، نيودلهي بوشهر ١٨ مارس ١٩٣٠ .

R/15/5/311 D.O.. 545-S

(٣٩) راجع الوثيقة :

من السيرت . س. فاول المقيم السياسي البريطاني في بوشهر ، الى ج. ليمتويت ، مكتب الهند ، وزارة الهند ، لندن ، بوشهر
- في ٢٠ يوليو ١٩٣٥ .

* ديكسن : الوكيل السياسي البريطاني في الكويت عين عام ١٩٢٩ .

(٤٠) هـ . ر.ب. ديكسن : الجزء الثاني من الطبعة الاولى - الكويت وجاراتها ، ص ٢٥٠ . ١٩٦٤ الكويت .

(٤١) ارنولد ويلسون : ص ٢٢٦ .

(٤٢) نفس المرجع : ص ٢٦ .

وكذلك راجع : محمود علي الداود ، محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية ، ١٨٩٠-١٩١٤ ، معهد الدراسات
العربية ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٦٨ .

إلى جميع رعايا الحكومة البريطانية المعنيين في الكويت

بمزايا هذه البورصة فإني أرى أن جميع رعايا الحكومة البريطانية في الكويت
الذين اهدأ نفوسهم من حكومة الهند عام ١٨٥٠ هـ هيئاً به العقاب
بترتب على جميع الرعايا البريطانيين الذين علافاً للقانون يتملكون
بعض ما يتاجرون به (رقيق أو سلع أخرى غيرهم على هذه التجار
به فإني أذكركم أن هذه البورصة فإني أرى أن جميع رعايا الحكومة
الذين اهدأ نفوسهم من جميع الرعايا البريطانيين في الكويت
وإن الرقيق وإن لم يكن منهم سواهم سواهم بشدة
١٣٦٦ رجب

بمزايا هذه البورصة فإني أرى أن جميع رعايا الحكومة البريطانية في الكويت
الذين اهدأ نفوسهم من حكومة الهند عام ١٨٥٠ هـ هيئاً به العقاب

ملشور

٦٦

صيت جاء في المادة ٢٦٧ و ٢٧٠ و ٢٧١ من قانون العقوبات الهندي ما يأتي :-
 " ٢٦٧ - كل من فظا وسلب شرفاً ما ابتغاه وان يعرض ذلك الشخص او يعرض به بطريقة فظرة
 ينقص له من الماشاة او استبعاد الاستماع غير فظري او عرف بان ذلك الشخص
 سيعرض او يعرض به بهذه الطريقة فانه يعاقب بالسجن من احدى النوعين
 لمدة مئدة لفترتين ويكون غرضه للجزاء ارضاء

" ٢٧٠ - كل من جلب او صدر او نقل او اشترى او باع او يعرض باي شخص بصفة عبدة وقيل او
 يتسلم او وقف غنده شخصاً ما بصفة عبدة من دون رضاه سيقاقب
 بالسجن من احدى النوعين لمدة مئدة لسنتين ويكون غرضه للجزاء ارضاء
 " ٢٧١ - كل من اعتاد جلب او صدر او نقل او اشترى او باع او اهابر او عامل بالزيف
 سيقاقب بالنفي المؤبد او بالسجن من احدى النوعين لمدة مئدة لفترتين
 ويكون غرضه للجزاء ارضاء

وعت ما في المواد من ١٠٧ الى ١٠٨ من قانون العقوبات الهندي بيان
 لاشتران في الجرم والعقاب الذي يترتب على المشركة
 وصدي جاء في القانون البريطاني من اجلالة الملك المعظم جورج الرابع
 في الباب ١١٣ منه و ٦ و ٧ لجلالة الملكة فكتوريه في الباب
 ٩٨ وهو القانون الذي يخضع له جميع رعايا الحكومة البريطانية

لذلك فحاشا حاكم الهند العام في المجلس ليمان بهذه الاطلاع فجميع من مهمهم امر
 ان كل شخص او اشخاص الذين يخالفون نصرة قانون العقوبات الهندي
 المروج اعلاه او المثار اليه او ضروهم الفوائد المتقدمة من اجلالة الملك
 المعظم جورج الرابع في الباب ١١٣ و ٦ و ٧ لجلالة الملكة فكتوريه في الباب ٩٨
 فان ينفقه جميع صفه من حماية الحكومة البريطانية له ويكون غرضه لكل عقوبة هو
 تدرتب عليه حسب ما نص عليه القانون لذلك
 بامر حاكم الهند العام في المجلس

٢٥٢
From Rosalt Bushire
Shackla Hubaruk of
Kowloon

٢٥
١٩١٠

١٩١٠-١٩١٠

من كرنيل كاكس بالبورن وفرنسيز جنرال الدولة البرية العصرية في خليج فارس
الجناب الويل الكرم الافهم المعظم الاحمل عن الاصحاب المحب الشيخ مبارك الصباح المحترم
سلامة تعالى وادام بقاء اسرة الباطن الكتاب هو بالبرغ جنابكم جنرال
السلام والمسال من صحة حالكم الشريف ونعم يا محبنا اننا متأسفين من تصديق
جنابكم ولاكن حين المقدس بعد اوجبة لا يمكن غرض النظر عننا وذاك ان
ثلاثة اقارب من اهالي الكويت الذين اسماهم سالم نابع محمد بن محمد بن عبد الله الحجازي
ومحمد الحويك واحمد بن محمد بن يوسف بن من مدق شهر واحد قبل هذا انهم
جلوسبعة اقارب من الخدام من الكويت الى دبي لاجل البيع من ذاك
الخدوم خمسة ذكور واثنين اناث ولكن من حسن الخد اجاب وكبل بالبلدية
المقيم في برغان استعلم بهم وتوقف القبض الخدام المذكورة فكل اسار مفهوم
ان محمد الحجازي من الجوزيت في دبي لاجل اجراء هذه المعاملة الوضحة
اعني ببيع الرقيق وكان وابه مستغلا بقرعة العمل في حين ما فرنا
بهذا القرب الى عمان اننا اعتصنا الفرصة وبطريق الشدة حاورنا حاكم
دبي في هذه الخصص واظهرنا اليه اننا نذكركم من خصص دعاياكم
المقصود المذكور اسماهم اعلاه الحال يا محبنا اننا متأسفين وما ملين
من جنابكم ان يجرؤن اليانة على محمد الحجازي الذي هو العمدة من المقربين
بنوع الذي يكون عبثا لفساد ورجوان يبلغ مسامعا ان جنابكم اجريتم
السياسة المطلوبة وان محمد المذكور لا يترك ان يقيم في دبي ولا يباشرك
جنابكم بتدوين الاقدمات المجلدة في حق محمد الحجازي المزبور هذه الاما لزم
بيان جنابكم ولا نتم محوسين والسلام
حررا ١٢ رمضان المبارك ١٣٢٨ طابت ٦١ شهر صفر ١٩١٠

١ / ١ / ٧٨
From Muwarrat as Subrah
To Resalt, Baseline

د. / 5th Rangoon
10th Sept - 1970

من مبارك الصباح حاكم الكويت الرخص ذوالشوكه والجلال المجبريل كاكس باليون
وفونس جنرال الدوله البريه القيصريه في خليج فارس دام بقاءه
غيبه لواله عن خاطرهم هو ان به التلوص اخذ في امرهم المورخ اشهر رمضان ١٢٤٠ مطاينه
٦ سبتمبر ١٩١٠ وبه امرهم ان يجري الشايبات الشديع على المتجاسرين على بيع
الرفيق في دبي وهم سالم تابع محمد بن عبد الله الحجازي ومحمد الحويك واحمد بن محمد
بوزينه والذي يتبين لجلالتهم ان الانصار المتجاسرين على المقعد الوجيه جالين
الخدام من الكويت خمس ذكور وانثى اثنا فكمما هو معلوم عندهم جازلتهم درجت
انقيادى وصداقني الى الدوله البريه القيصريه الانكليزيه واجتهدا على منع
كلما هو مناخ لرضاها دائما متيقض الامنع كلما هو منافع للتواين ومعاير
للوجدان وفالن خاصه معامله الرفيق اجري اشد العقاب اما الاشياء صله بين
اساسهم في امرهم ليسون اهل الكويت سالم تابع محمد بن عبد الله الحجازي مع عمه
هما الآن مقيمين في دبي وللاهم ادنا علاقه فالكويت واما محمد الحويك واحمد بن
بوزينه فوالاء من اهالي الاحساء وللاهم ايضا علاقه فالكويت فلا شك
ان عبد الله لم يتجوز طلب مجازات الغير للتوطين منا وهم في ديار بعيدة عنه
ولكن حسب امرهم اعطينا الاوامر الشديده بجري على من يعدم منهم ليله ناد بلدهنا
اننا الله دائما مصانه من الحركات المخالفة لما نرضكم هذه الامرم بيان المأمول
حسن توجهاتكم ودمتم محرومين هـ رمضان

بشرك
الصالح

١٦٤

محمد بن القاسم

تُفَرِّدُ سَالِمَةَ التَّيْكَانَاتِ شَابِقًا عَصِيدَةَ السَّيِّدِ الْبَرِّمِ بْنِ مُحَمَّدٍ
وَقَدْ حَرَّصَهَا سَيِّدُهَا قَبْلَ ١٤ أَوْ ١٥ سَنَةً مِلَادِيَّةً بِنْتَهُ فَاطِمَةُ
وَالسَّنَةُ الَّتِي تَفَرَّقَ الرَّابِعُ مِنَ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْبَيْهَقِيِّ

وَمِنْ بَيْتِ كُنْتُ مَعَ سَيِّدِهَا السَّابِقَةِ إِلَى أَنْ حَدَّثَ بَعْضُ الشَّيْخِ
مَنْ حَضَرَ إِلَى الشَّيْخِ مَبَارَكُهُ وَوَقَعَتْ دَخِيلٌ فِي بَيْتِهِ إِلَى تَوَضُّعِ

لَعْدِ سَيِّدَتِهِ سَيِّدَتِهِ
نَحْنُ نَزَوَّجَتْ عِندَ بَيْتِ الشَّيْخِ مَبَارَكُهُ قَبْلَ رَمَضَانَ الشَّيْخِ مَبَارَكُهُ
وَجَمِيعًا تَحْتَ حُجْرَتِهِ مِنْ بَيْتِ الشَّيْخِ لَمَّا الشَّيْخُ قَبْلَ رَمَضَانَ حَرَّصَ جَمِيعَ

عَبِيدِهِ طُفْلًا
أَوْ تَفَرَّقَ أَنْزَلَ هَذَا الرَّجُلَ الْبَوَاطِغَ الشَّيْخَ سَالِمَ
وَالَّذِي هُوَ كُنْتُ حَرِيفَةً الَّتِي هِيَ قَرِيبَةٌ إِلَى مَنْ بَيْتِ الْمُشْتَرِكِ فِي
نَحْنُ بَانَ ابْنِ سَيِّدِهَا السَّابِقَةِ لِمَا نَزِيدُ أَنْ يَبْعَثَ الْحَوْبَتِ
سَيِّدَهَا السَّابِقَةَ فَاطِمَةَ الَّتِي هِيَ مُنْزَوَّجَةٌ بِابْنِ عَمَلٍ رَجَبِ لَيْثِ الرَّجُلِ
بَيْتِ سَالِمَةَ وَتَلَهُ تَفَرَّقَ أَنْ سَالِمَةَ حَضَرَتْ عَلَى الْخَيْرِ فِي
وَلَدَتْهُ (فَاطِمَةُ)

أَنْ أَوْ رَأَى الْخَيْرَ الَّتِي تَحْتَ سَالِمَةَ كَانَتْ مَعَ سَيِّدِ مُحَمَّدٍ الَّذِي تَفَرَّقَ وَالْ
هَمَّ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ وَأَنْ سَالِمَةَ خَالِيفَةٌ مِنْ أَنْ تُبَاعَ إِلَى زَيْدٍ أَنْ
نَحْنُ أَوْ قَرَأَ مِنْ سَيِّدِ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

الحبيب
 من سالم المبارك الصباح حاكم الكويت الاحقة حميد الشيم اجل الفهم المحب العزيز قبطان دي - في مكلم بعد لنكل
 الدولة البرية القيصريه الانكليزيه بملكويت دامت عروسا
 بعد السلام والسؤال عن خاطركم وستم بتيد وسرور يد العود ااحدة كتابكم المورخ جنوري
 وخطيبه تقرير العبد سالد اشرفنا عليه فاذا كلاما هذا صحيح مثلما تدعي
 بان سيد هاررها فالادراق عند السيد زيد بن السيد محمد والمذكور سالد
 مشهوره انشاد انكشف على الادراق وبخري الملازم هذا سالزم ورم سالد
 { ١٠ ربيع الثاني ١٣٣٨ هـ }

TRANSLATION

From Salim El Mubarak Es Subah. Ruler of Kuwait.
 To The Political Agent Kuwait.

A.C. I have received your letter dated 20th Jan.
 1920. with the statement of the slave, Salama
 which we have seen. If whatever she said, as
 she stated, is true, that her master has freed her.

The papers are with Saad bin Saad
 Mohamed who is away and when he comes
 back, "Insha Allah" we will see our papers

& take the necessary action. A.C.

File 2. Dated 30 Rabia 2 - 1338

٤٩٥

حفظه الله تعالى في حرمه الشريف الشريفين عبد المبارك الصباح وكبيره قاسم الكندي المكنى
عبد السدوم والسوداني عثمان بن شريك فاعلمكم - فاعلمكم كتابي فغير الله من محبة
من اهل بيته من بلاد السودان قد اشتكى عنده بانه وجد الله
التي سرقته من وطنها من عدة سنين رخصة متعبه عنده حتى يرضى
بهذه وحده الرهن به هذه الذي خذ الله ما يعرف كل اسره الظاهر
انه طلع للبيوع لبلدة الجبارين فاذا كانت البرية المذكورة من اهل
السودان فانك تحت الحماية البريطانية ولا ان نفسي من يتل لادن
الرعايا البريطانية والذي تحت الحماية البريطانية لا يصح استبعادهم
فقد اشرف بان التمسك اذا بهر اشتباه في رعيته فغفرت
ببيل وتامرون له بانه فاعلمكم بانه لا يظن الا انه يظهر في القضية
مما المطلوب. حذره ما لزم رفعه ودرهم كورسنا هـ، شهابنا

J. C. M. M.
Ensign.
Political Agent, Kuwait.

ج. ج. سي. مور
بوشكل اميت كويتا

حفة حليم علي الجاه المرحوم الحب الميجر جي سي سور بولتكل جنت الدوله بمرسيد

ميدية بكموت دلم محوسا

هم ومسول عن شريف خاطر كم دسم بخير وسرور بعده اخذنا بيد المسره كتابكم رقمه ٤٩٠ لجاري
 ذكرتم ان العبد خير بن محمد مشكلي ان له اخت عند عبك بوجروه وان عمرها
 المذكور مطلقا للبيع ليلة ٤٩٠ اجاري وان العبد المذكور مع اخته من اهالي مسردان
 تحت الحماية البريطانية . فعليه تنفيذ ساداتكم ان عبك بوجروه عمه عبك كان مزاييم
 الخارج مع ولدنا صباح الفاضل . فلما وصل كتابكم ارسلنا عليه وحضر عندنا وقلنا
 العبد المذكور وقال ما عندي بيه على بيعها ولا افقتك بذلك قلنا له كيف اخوها
 يدعي انهم مطلقينها للبيع ليلة ٤٩٠ اجاري قال ما صار عندي بيه ابوها قط ولا اوضح
 ان يوجد لها اخ هنا ولكن احب ابين المسله التي جرت مع العبد من مئة سنة اياك حصل
 مع لعب في عقلها وهي كان تزور مجمع العبيد وخرجت على عادتكم . وكان بينكم وبين
 عبيات اخري وعد يافزون في بلم الى البصر وفعلا حملوا اغراضهم في البلم وركبو عازمين
 على السفر ولكن ابو العبيات الاخرين ارشاد من هزيمة عبيتنا ولزموا وجابوا الى البيت
 بنفهم والظاهر ان الذي لاعب في عقلها هذا العبد خير بن محمد مع هذا ما علمنا معلوما
 سعيه ولا في فكرنا بنسبها حيث كانت عندنا من سنة وعشرين سنة . وبعد هذا
 احضنا العبد وقلنا لها وقاله ما طلعت للبيع ولا سمعت ذلك وعما هي
 محسنين السلوك معي وقلنا لها هل لك اخو هنا قاله لا ايشر اسمك (سميده)
 بنت عبك اصل وطنك قاله فرقة بنفس في رابع . وكان والدي واهلي بولا وبا عوني
 وانت بي الى المدينة وشم الى عنقه . وكويت من مئة سنة عندي عندي بوجروه
 ولا شفت منه ضرر ابدا . فعلى هذا يتبين ان العبد ضرور في دعواه فيقتضي
 ان ساداتكم تنفذون في دعواه وما يستحق لكم لا يتجاوز مئة ثمانية على كذا
 بوشاه هذا بالنظر ودمتم محسنة
 ١٤٦٦
 ١٤٦٦

